تقرير.. وتوجيه من سطرين

■ امامي تقرير لجنة الزراعة والاسماك والموارد المائية في مجلس النواب.. لا املك انا وكل من يقلب صفحاته إلاّ ان يقول: «حسبنا الله ونعم الوكيل».

فما من اتفاقية قرض وقع عليها هذا البلد مع الغير لتنفيذ مشاريع تنموية للنهوض بهذا الوطن المقهور على امره إلاّ وكانت السلبية والانتهازية لهما قرنا الشيطان اللتان تلازمان تنفيذ مثل هكذا مشاريع ويكون الانحراف عن الخطط المرسومة والابتعاد عن الاهداف الموضوعة للمكون الرئيس لهذا المشروع أو ذاك هي الصفة البارزة والمسيطرة على كل مشاريع هذا البلد سواء اكانت مشاريع ممولة من الحكومة او تلك المشاريع التي يتم تمويلها من خلال اتفاقية قروض تاتينا بعد جهد جهيد من دول ومنظمات وصناديق عربية او اجنبية.

ومع ذلك نحن البسطاء في هذا الوطن يمكن لنا ان نفوت او نبتلع على «مضض» تلك الانحرافات والمخالفات التي ترتكب في المشاريع التي تمول مباشرة من الحكومة.. لكن من الصعوبة بمكان ان نفوت او نبتلع اي انحراف او مخالفة مهما كان بسيطاً لتلك المشاريع التي تمول بقروض خارجية والتي يكون فيها خدمة الدين على حساب الاجيال الحاضرة والقادمة، ناهيك عن الانعكاسات السلبية المترتبة على عدم الالتزام بتنفيذ شروط اتفاقية القرض الملزمة للطرفين.. الذي من شأنه ان يفقدنا المصداقية امام الآخرين ويكشف عجزنا وعدم وفائنا في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.وفي هذا السياق.. امامنا هنا حالة واحدة من جملة من الحالات التي تحصل في هذا الشأن والتي توضح بجلاء حجم المخالفات القانونية التي انتهكت والممارسات التي ارتكبت في تشتيت وتبديد اموال القرض الزراعي وقدره «٢٤,٨٠٠,٠٠٠» دولار والذي كان مخصصاً بموجب هذه الاتفاقية لتنمية واستصلاح «٩٣٠٠» فدان من الاراضي الزراعية لآلاف الأسر الفقيرة، من خلال حفر الآبار والقنوات وتوفير معدات الضخ ونقل المياه الى الحقول وغرس الاشجار وتحسين خصوبة التربة على مستوى المحافظات التالية: محافظة حضرموت استصلاح «٦,٣٠٠» فدان ، محافظة شبوة استصلاح «١,٠٠٠» فدان، محافظة ابين استصلاح «٢,٠٠٠» فدان

وباختصار شديد.. تعالوا معي نستشرف افاق الانجاز ومعجزات التنفيذ لمشروع الاستصلاح الزراعي في تلك المحافظات التي مضى عليها ما يزيد عن ٧ سنوات مضت والتقرضت.وحتى لا أتهم بالمزايدة وتزييف الحقائق وكيل الاتهامات وتوزيعها جزافاً على الجهات المعنية بتنفيذ المشروع من كل جانب.. ساكتفي فقط باستنتاجات لجنة مجلس النواب في تقريرها المرفوع الى المجلس الموقر في ٢٠٠٥/٦/١م، وهي كالتالي:

● ان المساحة المحددة لمكون استصلاح الاراضي الزراعية في اتفاقية القرض حددت بـ ٩,٣٠٠ فدان والمبلغ المرصود له «٢٤,٨٠٠,٠٠٠» دولار.. ما أنفق من الاجماع الكلي لهذا المكون مبلغ وقدره «١,٢٠٠,٠٠٠» دولار فقط اي ما يمثل حوالي ٥٪ مما هو مخصص من الاعمال التالية:

- تم استصلاح ١,٠٠٠ فدان فقط في محافظة حضرموت من بين ٦,٣٠٠ فدان.
- غير المنفذ مساحة ٨,٣٠٠ فدان من إجمالي ٩,٣٠٠ فدان في اتفاقية القرض.
- تم حفر ١٩ بئراً فقط من بين ٢١٥ بئراً من إجمالي عدد الآبار في اتفاقية القرض.
- غير المنفذ ١٩٣ بئراً.
- تم تركيب ١٢ وحدة ضخ من اجمالي ٢٢٧.
- غير المنفذ ٢١٥ وحدة ضخ.. وتم مد شبكة ري من الانابيب البلاستيكية لحوالي ٢٠ كيلو متراً طولياً من بين اجمالي ٢٨٠ كيلو متراً طولياً. - غير المنفذ ٢٦٠ كيلو متراً طولياً.

هذه هي الصورة وعلى قتامتها التي بلغة الارقام سطرناها.. تكفي لتعطينا جملة من المؤشرات التي تفضح وتكشف حجم المخالفات والتجاوزات التي ترتكب عند تنفيذ مشاريع سبق وان وضعنا الخطط ولخصنا الاهداف على اوراقنا وللاسف على ارض الواقع الغيناها وبغمضة عين نسيناها.. وبتوجيه مكون من سطرين دفناها.

جمال عبدالحميد

بوضوح

نريدها وساطة نزيهة

ابن النيل

■ لسنا من حيث المبدأ على الأقل.. ضد مساعي الوساطة المسئولة بين أهلنا في الوطن المحتل وبين مغتصبي حقوقهم هناك –دولية كانت أم عربية– ما دمنا نحن العرب قد ارتضينا لأنفسنا مهانة أن نكون مجرد وسطاء في قضية من المفترض أننا طرف رئيسي في إدارة تداعياتها على كافة الصعد والمستويات.

ومن المتعارف عليه في أية وساطة تبتغي إنهاء أي خلاف أو اختلاف في وجهات النظر بين طرفين أو أكثر.. أن يتمتع الوسيط –فرداً كان أم جهة– بقدر كاف من النزاهة والحيادية وعدم الانحياز لطرف علىً حساب الطرف الآخر.

غير أن ما نلامسه في أيامنا هذه.. عبر متابعتنا لوقائع التداخلات الدولية والعربية الرسمية التي تستهدف في ظاهرها إيجاد مخرج سياسي مقبول لتخليص بني قومنا في فلسطين التي نحب من تبعات الحصار الدولي والعربي المفروض عليهم قسراً، منذ جرى تكليف حركة حماس بتشكيل أول حكومة فلسطينية منتخبة، بغية إجبارها على القبول بما لا تريده ولا ترضاه، إنما يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك أو التشكيك.. مدى انحياز الوسطاء –دوليين وعرباً– الى الجانب الصهيوني وعلى طول الخط، وهو ما يبدو واضحاً وجلياً في تلك الضغوط السياسية التي يمارسونها على الجانب الفلسطيني.. فحسب، من حيث مطالبتهم إياه بضرورة الانصياع لمشيئة بني صهيون، دونما يُطلب من هؤلاء الصهاينة بالمقابل تقديم أي تنازل يُذكر من جانبهم، حيث لا أحد يطالبهم بإطلاق سراح أسرانا المعتقلين في سجونهم، ولا أحد يطالبهم بالتراجع عن إقامة الجدار العنصري العازل، ولا أحد يطالبهم بوقف بناء مستوطناتهم، ولا أحد يطالبهم بالكف عن تعريض أقدس مقدساتنا لخطر التصدع والانهيار، وكأنما انحصرت مهمة جميعهم في تمرير جملة من الإملاءات على المغتصبة حقوقهم ليس إلاّ.

فأية وساطة تلك التي تفتقر الى الحد الأدنى من دواعي النزاهة والحيادية وعدم الانحياز؟! هذا هو السؤال.. والى حديثٍ آخر.

تأهل اليمن لصندوق الألفية سوف يفتح آفاقاً جديدة لمزيد من المساعدات

كتب/ جمال مجاهد

■ اعتبر الدكتور يحيى المتوكل نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي قرار إعادة إدراج اليمن ضمن الدول المستفيدة من صندوق تحدي الألفية الأمريكي نصراً للإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية التي تنفذها الحكومة اليمنية.

وقال المتوكل لـ "الميثاق" إن مردودات الصندوق المالية كبيرة، حيث ستستفيد اليمن من أكثر من مائة مليون دولار سنوياً على مدى خمس سنوات قادمة، وسيتم تخصيص هذه المبالغ في إقامة المشاريع التنموية التي تعود بالنفع على المواطن اليمني. وتابع المتوكل "بالإضافة إلى أن إدراج اليمن في الصندوق سوف يفتح آفاقاً جديدة لمزيد من المساعدات من جهات أمريكية وغير أمريكية الذي بدوره سوف يزيل المخاوف لدى المانحين ويدفعهم إلى تقديم المزيد من الدعم".

وأكد أن جميع المبالغ الممنوحة من الصندوق سوف تخصص لتحسين استقلالية وفعالية السلطة القضائية وبناء وتشغيل مشاريع البنية التحتية، وإنشاء المرافق والمدارس والمستشفيات مما ينعكس على تحسين المستوى المعيشي للمواطن، وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والخارجية.

وأوضح أن البرنامج التاهيلي لليمن يتضمن خطة قطرية لإنفاق تلك الأموال سيتم الانتهاء منها خلال شهر ابريل، على أن تنفذ الخطة خلال أقل من عامين تمهيداً لانضمام اليمن إلى صندوق تحدي الألفية. وستعمل الخطة على تحسين مؤشرات اليمن في مجالات الحكم الجيد أو الرشيد والتنمية البشرية وتحسين البيئة الاستثمارية.

ولفت نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي إلى أن قرار الصندوق بتعليق ووقف انضمام اليمن إليه في أواخر عام ٢٠٠٥ لم يكن بسبب سياسي ولكن جاء بسبب فني بحت. فقد قرر مجلس إدارة صندوق تحديات الألفية وقف إدراج اليمن ضمن البرنامج التاهيلي لتدهور كثير من المؤشرات في ذلك الحين بسبب بطء برنامج الإصلاحات الحكومية. واعتبر أن خروج اليمن من البرنامج التاهيلي للصندوق لم يكن ليجعل الدولة بقيادة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية تتخلى عن برنامج الإصلاحات الحكومية، فقد كان العام ٢٠٠٦ هو عام الإصلاحات الشاملة، وقامت الحكومة بخطوات جادة لدعم وترسيخ تلك الإصلاحات كإصدار قانون الإقرار بالذمة المالية وقانون مكافحة الفساد، وإجراء تعديل حكومي واسع في بداية عام ٢٠٠٦، وبالطبع الانتخابات الرئاسية والمحلية الحرة والنزيهة التي جرت في ٢٠ سبتمبر من العام الماضي كان لها الوقع والأثر الإيجابي الكبير في تحسين مؤشرات اليمن مما جعل مجلس إدارة صندوق تحديات الألفية يعيد النظر في إدراج اليمن ضمن البرنامج التاهيلي للصندوق.

وشدد الدكتور المتوكل على أن أحد المؤشرات المهمة في صندوق تحدي الألفية هو تحسين البيئة الاقتصادية، وقال إن اليمن قامت بتوفير بيئة اقتصادية مستقرة حيث أن سعر العملة المحلية مقابل الدولار مستقر، كما أن قانون الضريبة العامة على المبيعات يخدم السوق على المدى البعيد. وأضاف "أود أن أوضح أن الحكومة قد بذلت الجهد الكبير في الإصلاحات المالية والإدارية من أهمها إصلاح القضاء وتعزيز استقلاليته، وإحالة قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية الجديد إلى مجلس النواب لمناقشته وإقراره، كما تمت المصادقة على قانون مكافحة الفساد الذي تنشأ بموجبه هيئة مستقلة عليا لمكافحة الفساد، وتنفيذ الحملة الوطنية الأولى لمكافحة الفساد، وهناك الانتخابات الرئاسية والمحلية التي شهد على نزاهتها أكثر من جهة غير حكومية وغير يمنية، ومناقشة مشروع قانون الصحافة والمطبوعات الجديد. إن تلك الجهود لم تكن لتجعل اليمن تنال الأحقية للانضمام لصندوق الألفية وحسب، لكن كانت أيضاً من أهم أسباب نجاح مؤتمر المانحين في لندن الذي عقد في نوفمبر من العام المنصرم".

ويعتبر البرنامج التاهيلي وسيطاً بين البرنامج الأساسي وصندوق تحدي الألفية، ويركز على تطوير ثلاثة جوانب رئيسية الأول الحكم الجيد أو الرشيد الذي يتضمن تحسين استقلالية القضاء وتنمية كادره ومكافحة الفساد وتعزيز الحقوق السياسية والسلطة التشريعية وحرية الصحافة، والجانب الثاني هو تنمية الموارد البشرية وخاصة فيما يتعلق بالتربية والتعليم وتعليم الفتاة والصحة، أما الجانب الثالث فيتمثل في تحرير الاقتصاد والتجارة والتحكم بمستوى التضخم وتحسين مناخ الاستثمار كتقليص كلفة بدء المشروع.

وقد قفزت مؤشرات اليمن في هذه المجالات وتم تقديم طلب جديد للتأهل لصندوق تحدي الألفية وبعد مراجعته في ١٤ فبراير الماضي تمت الموافقة على إعادة إدراج اليمن ضمن الصندوق، الذي يحدد حجم المساعدات التي يقدمها وفقاً لعدد السكان ومستوى دخل الفرد.

الخبير الاقتصادي.. د.طه الفسيل لـ«الميثاق»:

ضرورة إنشاء آلية مؤسسية لمراقبة ومتابعة تنفيذ الإصلاحات

كتب/ المحرر الاقتصادي

■ أكد الدكتور طه أحمد الفسيل الخبير الاقتصادي –على أهمية تعزيز الثقة في السياسات الاقتصادية والاستثمارية، حيث إن الثقة في هذه السياسات واتسامها بالاستقرار النسبي تمثل أهم عوامل تحريك النشاط الاقتصادي والتجاري والخدمي في أي بلد، وقوة دفع كبيرة لعملية التنمية والتخفيف من الفقر، وفي المقابل فإن اتباع أسلوب التجربة والخطأ في السياسات الاقتصادية والاستثمارية، يعد من أهم العوامل المعوقة للتنمية والاستثمار.

وشدد الفسيل في تصريحات لـ«الميثاق» على ضرورة انتهاج اسلوب المواجهة والحلول الجذرية، من خلال اتباع سياسات واجراءات اقتصادية واجتماعية شاملة وواسعة، وانشاء آلية مؤسسية تختص بمراقبة ومتابعة تنفيذ سياسات ومشاريع واجراءات الاصلاحات المختلفة، الأمر الذي يعمل على ديناميكية عملية الاصلاح ومكوناتها، بحيث يمكن تطويرها بشكل مستمر وفقاً لما يُستجد من متغيرات.

ورأى الفسيل أن نجاح الاصلاحات الاقتصادية والمالية والادارية في إطار الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م يتطلب وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة لبرامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري تحتوي كافة جوانب عملية الاصلاح وتلم بكافة مكوناته المشتتة، وبحيث تتضمن هذه الاستراتيجية الى جانب البرامج والسياسات والمشاريع، الاجراءات والخطوات التنفيذية والمؤشرات المتعلقة بها، وبحيث تكون محددة بوضوح ومجدولة زمنياً وكذلك الجهات المسئولة وطبيعة مسئولياتها ومهامها واختصاصاتها «أدوارها» والعلاقة فيما بينها البين من ناحية، وأدوار القطاعات أو/والادارات المعنية في كل وزارة وجهة معنية وذات علاقة بعملية الاصلاحات ومكوناتها من ناحية أخرى.

إصلاحات قطاعية

وطالب الخبير الاقتصادي الفسيل باصدار برامج الاصلاحات القطاعية في وثائق رسمية، والعمل على نشرها وتوعية القيادات العليا والوسطى المعنية بتنفيذها، وتحديد مهامها ومسئولياتها بدقة ووضوح وشفافية.. وقال: «سوف تساعد هذه الوثائق مسئولي الدولة والقيادات الوسطى للجهاز الاداري للدولة وموظفيه في استيعاب وفهم أهداف وأبعاد ومكونات هذه الاصلاحات، وبالتالي تحديد وادراك طبيعة مسئولياتهم الجديدة.

ذلك أن عدم وجود مثل هذه الوثائق قد ساهم في خلق صورة غير واضحة وضبابية حول طبيعة الدور الاقتصادي والاجتماعي والاداري للدولة، الأمر الذي أدى الى ضعف اجراءات وتدابير الاصلاحات الاقتصادية وزاد وعمق من الآثار والنتائج السلبية، وفي الوقت نفسه ساهم في اضعاف آثار النتائج الايجابية التي تحققت في ظل البرنامج.. ويشكل عدم فهم الدولة لطبيعة دورها الجديد وعلى كافة المستويات احدى العقبات البارزة أمام الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وامام القطاع الخاص».

وأشار الفسيل الى الحاجة لإيجاد آليات وقنوات مؤسسية مع مجلس النواب، وبالذات مع اللجان ذات العلاقة بالشئون الاقتصادية والمالية تساعد على تسهيل اجراءات إصدار القوانين واقرارها.. وكذلك مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها تنظيمات رجال الأعمال والقطاع الخاص واتحادات العمال والمزارعين.. الى جانب الحرص على خلق تأييد شعبي حقيقي لبرنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري من خلال مراعاة البعد الاجتماعي وتوزيع تكاليفه الباهظة بصورة عادلة، وتوافر الشفافية والمصداقية لدى متخذي القرار الاقتصادي والسياسي في اليمن، وكذلك لدى أجهزة الاعلام الرسمية والجهات المختصة بإصدار الاحصاءات والبيانات الرقمية.

ونبه الى أهمية تقوية الدور الاعلامي الشامل لدعم عملية الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري والتوعية بأهمية دور القطاع الخاص الاقتصادي والاجتماعي.

رؤية ذاتية

وأوضح الدكتور طه الفسيل أن المرحلة القادمة من الاصلاحات الاقتصادية تتسم بتزامنها مع صعوبات فنية وادارية وتنظيمية واقتصادية، وتكمن هذه الصعوبة في عدة أمور، يأتي في مقدمتها العوامل الفنية الحاكمة للاصلاحات، حيث اعتمدت المرحلة الأولى من الاصلاحات ١٩٩٥-أكتوبر ٢٠٠٠م، بشكل أساسي على التدخل المباشر للحكومة عن طريق القرارات والاجراءات التي اتخذتها ادارياً.. في حين ان المرحلة الثانية والمرحلة القادمة من الاصلاحات تستند في نجاحها بالدرجة الأولى على مدى استجابة الفاعلين الأساسيين في المجتمع لتدخل الدولة غير المباشر القائم على الحوافز والاعفاءات والتخطيط التأشيري، ويأتي في مقدمة هؤلاء الفاعلين القطاع الخاص.. كما أن برامج الاصلاح الاقتصادي والمالي لصندوق النقد والبنك الدوليين لا تمتلك بطبيعتها رؤية محددة وواضحة المعالم لكيفية تحقيق النمو الاقتصادي المستديم وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تهتم برامجها التصحيحية بتجديد السياسات والاجراءات والتدابير التي تهيئ الاقتصاد الوطني للانطلاق والنمو فقط، الأمر الذي يتطلب من الحكومة اليمنية حسب الفسيل، ضرورة امتلاك رؤية ذاتية محددة وواضحة المعالم لكيفية الانطلاق للنمو الاقتصادي وكذلك للآليات التي سيتم الاستعانة بها للانتقال من مرحلة الاصلاح الاقتصادي والمالي الى مرحلة النمو المستديم.

استدامة الاستقرار الاقتصادي

ولفت الدكتور الفسيل الى أهمية تركيز الاصلاحات على ضمان استدامة الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن حفزها للنمو الاقتصادي في القطاعات الانتاجية والخدمية غير النفطية، وبالذات القطاعات الواعدة وفقاً لمحاور أساسية تتمثل في ضمان استمرار وتيرة الاصلاحات وبما يؤدي الى تعزيز وتقوية الاستقرار والتثبيت الاقتصادي وضمان استدامته، وخاصة ضمان الظروف والمناخات المناسبة لتنفيذ كافة الاصلاحات الهيكلية المختلفة بما في ذلك تطبيق أجندة الاصلاحات الوطنية، واتباع سياسات مالية ونقدية متناسقة تسهم في حفز هذا النمو ومعالجة الآثار السلبية وبالذات البطالة والفقر.. بالاضافة الى تعزيز بيئة الاستثمار بغرض اتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليؤدي دوره الاقتصادي والتنموي، واستمرار عملية تطوير وتحديث التشريعات المالية، ومراعاة البعد الاجتماعي عند اتخاذ الاجراءات الاصلاحية.

وقال الدكتور طه الفسيل إن أهمية الاستمرار في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية تنبع من أهدافها الساعية الى جني فوائد الاستقرار والتثبيت الاقتصادي وترسيخه وضمان استدامته من ناحية، ورفع الطاقة الانتاجية ودرجة مرونته من ناحية ثانية، كما تساهم في زيادة مرونة الاقتصاد وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية، وبالتالي التقليل من آثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات، فعدم المرونة على المستوى الجزئي يحد من أداء الاقتصاد الكلي.

عشر شركات اجنبية تعمل في قطاع التعدين في اليمن

كتب / المحرر الاقتصادي

■ أكدت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية ان عدد الشركات الاجنبية العاملة في قطاع التعدين في اليمن بلغ عشر شركات.. وقالت الهيئة في تقرير حديث صادر عنها حصلت عليه «الميثاق» انه نتيجة للجهود التي بذلتها الهيئة خلال السنوات العشر الاخيرة لتطوير قطاع التعدين في اليمن بهدف جذب الاستثمارات الاجنبية، فقد شهد هذا القطاع تطوراً ملحوظاً من خلال جذب عدد من الشركات الاجنبية والعربية واصلت البعض منها وحققت نتائج جيدة، في حين اخفقت بعض الشركات بسبب تدني اسعار الذهب او عدم وجود جدوى للخام.

وتشمل قائمة تلك الشركات زنكوكس البريطانية التي تعمل في منطقة الجبلي «نهم – صنعاء» في مجال استكشاف الزنك والرصاص والفضة وقد انهت الشركة دراسة الجدوى الاقتصادية لاستغلال الخام، حيث تم اثبات الجدوى الاقتصادية للخام، واوضحت الدراسة المقدمة من الشركة ان الخام يمكن استغلاله بشكل اقتصادي، ومن المتوقع ان يبدأ الانتاج نهاية عام ٢٠٠٩م.. كما تعمل شركة كانتكس الكندية في المنطقة الشمالية الغربية في مجال استكشاف الذهب ومعادن الاساس، وقد حققت خلال الفترة الماضية نتائج ممتازة تمثلت في اكتشاف مناطق تمعدنات هامة ذات احتمالات تجارية واعدة وهي رواسب للنحاس والنيكل والكوبالت في سوار «عمران» ورواسب للذهب في الحارقة «حجة».

واشار التقرير الى شركة ثاني دبي ماينج الاماراتية التي تعمل في منطقة وادي مدن بحضرموت ومنطقة وادي شرس والحريرة «حجة» في مجال استكشاف الذهب.

وقد حققت الشركة نتائج جيدة خلال الفترة الماضية حيث توصلت الى امكانية زيادة احتياطي الذهب في وادي مدن بنسبة ٢٠٪ واكتشفت شواذ جيوكيميائية مشجعة للذهب في وادي شرس والحريرة.. اضافة الى شركة فولروك للتعدين السعودية التي تعمل في المنطقة الشمالية الغربية «حجة – صعدة» في مجال البحث عن الذهب.. في حين تعمل شركة ثري اس ميترال البريطانية في مناطق يتمون والمعاجر «حضرموت» في مجال استكشاف واستغلال صخور الحجر الجيري وقد بدأت الشركة باعمال التطوير والانشاء في الموقع.

ووفقاً لتقرير الهيئة تعمل شركة تريمكس الهندية في منطقة برامس بمحافظة ابين في مجال استكشاف واستغلال خام الفلدسبار، كما تعمل شركة لويست البلجيكية في مناطق سيحوت والغيظة «المهرة» في مجال دراسة الحجر الجيري والدولوميت.

فيما تعمل الشركة اليمنية السعودية للاسمنت في منطقة باتيس «ابين» في مجال دراسة الخامات الاولية لصناعة الاسمنت بهدف اقامة مصنع للاسمنت في المنطقة.
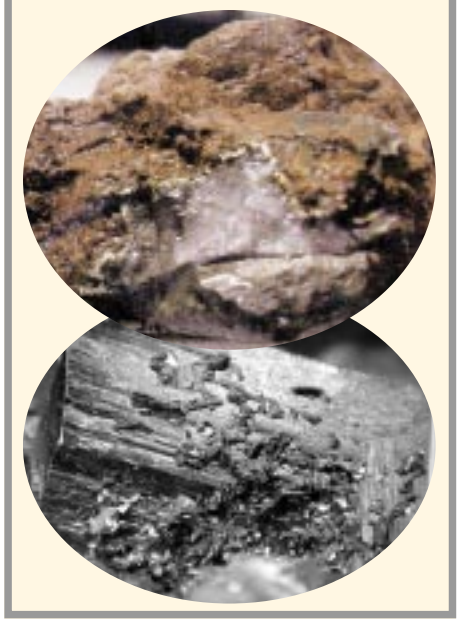
وافاد تقرير هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية بان المؤسسة العربية اليمنية للاسمنت وهي شركة سعودية يمنية تعمل في منطقة عبدالله غريب «حضرموت» في مجال دراسة الخامات الاولية لصناعة الاسمنت بهدف اقامة مصنع للاسمنت في المنطقة، اما شركة الشرق الاوسط للتطوير الاماراتية فتعمل في منطقة ميفع حجر «حضرموت» في مجال دراسة الخامات الاولية لصناعة الاسمنت بهدف اقامة مصنع للاسمنت في المنطقة.